Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 62-77, E-ISSN: 2709-4251, **P-ISSN:** 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261015

The Impact of Commercial Banks on Money Laundering: An Applied Study of Selected Private Banks in the Holy City of Kufa

Salima Hadi[1*], Zahraa N. Qasim[2], Rawa G. A. Wahid[3], Mohammed N. Al-Budairi[4]
[1] Environmental Pollution, Environmental Sciences, Babylon, Iraq
[2] Business Administration, College of Administration and Economics, Maysan University, Maysan, Iraq
[3,4] Al-Rasheed Bank, Kufa Branch 53, Najaf, Iraq
admin.mang21.6@qu.edu.iq , zahraa.naem@uomisan.edu.iq , rawaarawaa207@gmail.com

Article information:
Published: 5–11– 2026

Corresponding author:
Salima Hadi
admin.mang21.6@qu.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The current study aims to investigate the relationship between shadow banking and money laundering. The importance of this study lies in its contribution to enriching the theoretical and scientific literature and clarifying the impact of and relationship between shadow banking and money laundering. The significance of the study stems from the importance of shadow banking, which can be defined as financial intermediaries or non-bank financial institutions involved in lending and credit activities but subject to limited or no regulatory oversight.

A hypothetical framework was developed to illustrate the relationships between the research variables, leading to the formulation of a set of hypotheses concerning direct effects and correlations. The study addressed the theoretical framework and yielded several conclusions.

The results revealed a statistically significant negative effect of structured investment instruments on money laundering in the banks under study. This suggests that limiting the use of these instruments may contribute effectively to reducing money laundering risks.

The results also confirmed a statistically significant negative effect of credit hedge funds on money laundering in the banks under study. This indicates that reducing transactions with these funds may significantly decrease the likelihood of their exploitation in money laundering activities.

Furthermore, the findings revealed a statistically significant negative effect of commercial paper channels on money laundering in the banks under study. This indicates that reducing banks' activities in these channels represents an important measure for limiting money laundering operations.

The study also proposed a set of recommendations to address the issues identified and help mitigate the risks associated with money laundering in the context of shadow banking.

Keywords: Shadow Banking, Money Laundering, Financial Intermediaries.

Conclusions:

1. The level of attention given to the components of shadow banking was moderate to high, as most respondents' answers to the majority of the questionnaire items ranged from neutral to agree. This indicates the need for the banks under study to limit shadow banking activities.

2. The level of attention given to money laundering was moderate to high, as most responses from the study sample ranged from neutral to high. This indicates the need to take further measures to reduce money laundering in the banks under study.
3. The analysis of the correlation between shadow banking and money laundering revealed a strong, positive, and statistically significant relationship. This indicates that reducing the activities associated with shadow banking components in private banks in the city of Kufa would contribute to reducing money laundering.
4. A statistically significant effect was found between shadow banking and money laundering. This suggests that limiting shadow banking activities contributes to reducing money laundering.
5. The statistical analysis revealed a statistically significant negative effect of financing companies on money laundering in the banks under study. This indicates that reducing reliance on financing companies is associated with a noticeable decrease in money laundering activities.
6. The results revealed a statistically significant negative effect of structured investment instruments on money laundering in the banks under study. This suggests that limiting the use of these instruments can contribute effectively to reducing money laundering risks.
7. The results confirmed a statistically significant negative effect of credit hedge funds on money laundering in the banks under study. This suggests that reducing transactions with these funds may significantly decrease the likelihood of their exploitation in money laundering activities.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع، العدد الخاص، الصفحات 62- 77

اثر المصارف التجارية على غسل الأموال: دراسة تطبيقية في بعض البنوك الخاصة في مدينة الكوفة المقدسة

سليمة هادي*[1]، زهراء نعيم قاسم [2]، رواء غازي عبد الواحد [3]، محمد نجم البديري [4]
[1]التلوث ،علوم البيئة ، بابل ، العراق
[2]ادارة الاعمال ،الادارة والاقتصاد، جامعة ميسان، ميسان، العراق
[3،4]مصرف الرشيد، فرع الكوفة ،النجف، العراق
admin.mang21.6@qu.edu.iq , zahraa.naem@uomisan.edu.iq , rawaarawaa207@gmail.com

معلومات البحث:
• تاريخ النشر: 2026 –11–5

المؤلف المراسل:
سليمة هادي
1admin.mang21.6@qu.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
يهدف البحث الحالي الى معرفة العلاقة بين مصارف الظل و غسل الاموال ، ويساهم أهمية هذا البحث بإثراء الجانب الادبي والعلمي ، ومدى بيان تأثير وارتباط مصارف الظل ، بغسل الاموال وتأتي اهمية البحث من أهمية مصارف الظل من حيث ويمكن وصف «بنوك الظل» بأنهم الوسطاء الماليون أو المؤسسات المالية غير المصرفية التي تشارك في الإقراض والائتمان، لكنها لا تخضع للرقابة التنظيمية، أو تواجه رقابة محدودة.وظيفة. ،وتم بناء مخطط فرضي يمثل العلاقة بين متغيرات بحثنا ، تكونت بموجبه مجموعة من الفرضيات، التأثير المباشر والارتباط. تناول البحث الاطار النظري ، كما اسفر بحثنا عدداً من الاستنتاجات. بينت النتائج وجود تأثير معنوي وسلبي لأدوات الاستثمار المهيكلة على غسل الأموال في المصارف المدروسة، مما يستنتج منه أن الحد من استخدام هذه الأدوات يساهم بشكل فعال في تقليل مخاطر غسل الأموال.وكدت النتائج وجود تأثير معنوي وسلبي لصناديق التحوط الائتماني بانتظام على غسل الأموال في المصارف المدروسة، ويستخلص من ذلك أن خفض التعاملات مع هذه الصناديق يقلل بشكل كبير من احتمالات استغلالها في عمليات غسل الأموال. وهناللك تأثير معنوي وسلبي لقنوات الأوراق التجارية على غسل الأموال في المصارف المدروسة، مما يدل على أن تقليل نشاط المصارف في هذه القنوات يمثل إجراءً هامًا للحد من عمليات غسل الأموال. وكذلك اوصى البحث بمجموعة من التوصيات المطلوبة .

الكلمات المفتاحية: مصارف الظل ، غسل الاموال ، الوسطاء

المقدمة:

تُعّد المصارف من أهم الحلقات التي تدور فيها الأموال غير المشروعة ونظراً لما تتمتع به المصارف من تشعب العمليات المصرفية وسرعتها وتداخلها فأن لها الدور البارز في أبعاد الأموال غير المشروعة عن مصادرها غير المشروعة وإضفاء صفة المشروعية عليها ، ويمكن أن يكون دور المصارف أكثر وضوحاً مع تقدم العمليات المصرفية واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وليس بالضرورة أن تكون المصارف على علم بمصادر تلك الأموال إلا أن الخدمات الإلكترونية الحديثة يمكن استخدامها بصورة مخالفة للقانون خصوصاً وأن أغلب تلك العمليات تتم بصورة آلية وإمكانية الرقابة عليها تحتاج إلى جهد ووقت وتفرغ وتكاليف ، فضلاً عن القوانين التي تمنح الحسابات سرية التعامل المصرفي وعدم قابليتها للكشف إلا بظروف خاصة تضفي صعوبة أضافية على المصارف في هذا يُستخدَم مصطلح "الظل المصرفي" لوصف الأنشطة الشبيهة بالبنوك (الإقراض بشكل أساسي) التي تتم خارج القطاع المصرفي التقليدي. ويُشار إليه الآن على نطاق واسع دوليًا باسم الوساطة المالية غير المصرفية أو التمويل القائم على السوق. ويؤدي الإقراض المصرفي الظلي وظيفة مماثلة للإقراض المصرفي التقليدي. البنوك الظلية قانونية تمامًا، ولكنها لا تخضع لتنظيم صارم مثل البنوك التجارية. تلعب البنوك الظلية دورًا مهمًا في النظام المالي، ولكنها قد تشكل أيضًا بعض المخاطر. على الرغم من اسمها الذي يبدو مخيفاً، فإن النظام المصرفي الموازي يشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي. فهو يمثل نظاماً مالياً موازياً يعمل جنباً إلى جنب مع النظام المصرفي التقليدي، ولكن مع قيود تنظيمية أقل وتعقيدات أكبر. ومع استمرار تطور الأسواق المالية، يظل من الصعب على الجهات التنظيمية إيجاد التوازن الصحيح بين تعزيز الابتكار وحماية الاستقرار المالي في قطاع البنوك الموازية. ويشكل التصدي لهذه التحديات بفعالية أمراً ضرورياً للحد من التهديدات المحتملة التي قد تشكلها البنوك الموازية للنظام المالي الأوسع نطاقاً. تلعب البنوك التجارية دوراً مهماً في النظام المالي، ويرجع هذا جزئياً إلى أن التنظيم والتأمين على الودائع يخلقان الاستقرار. ولكن المتطلبات التنظيمية تجبر البنوك على التحفظ. وتوجد المؤسسات المالية غير المصرفية لخدمة المستثمرين القادرين على تحمل مخاطر أكبر والمقترضين الذين لديهم احتياجات أكثر تعقيداً من تلك التي تستطيع البنوك التجارية التعامل معها.وفي المقابل تتضمن عملية غسل الأموال إخفاء الأصول المالية حتى يمكن استخدامها دون اكتشاف النشاط غير القانوني الذي أنتجها. ومن خلال غسل الأموال، يحول المجرم العائدات النقدية المستمدة من النشاط الإجرامي إلى أموال ذات

مصدر قانوني ظاهريًا. وغسل الاموال هو جريمة مالية يتم فيها إخفاء مصدر الأموال أو السلع المكتسبة بشكل غير قانوني عن سلطات إنفاذ القانون والجهات التنظيمية المالية من خلال خلق مظهر الشرعية للمكاسب غير المشروعة. ، ومما تقدم سنقسم البحث الى ثلاثة مباحث سيتضمن المبحث الاول المنهجية العلمية للبحث من خلال مشكلة البحث واهميته واهدافه وفي المبحث الثاني سنتناول موضوع الاطار المفاهيمي النظري وفي المبحث الثالث سنتناول الجانب العملي للبحث ومن ثم استعراض اهم ماتوصل اليه البحث من عرض اهم الاستنتاجات والتوصيات ،واخير تم عرض اهم المراجع والمصادر التي تم اعتمادها في البحث.

1.مشكلة البحث:

سنتناول في هذا المبحث المنهجية العلمية للبحث من خلال مشكلة البحث واهميته واهدافه وفرضياته ومخططه.

اولا: مشكلة البحث : تنبع مشكلة البحث من مكافحة غسل الاموال حيث تتطلب في المقام الأول تدابير وإجراءات قانونية ذات طابع جزائي فإن هذه الإجراءات والتدابير تبقى ناقصة وغير ذات فعالية خارج إطار تعاون القطاع المالي عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً ، نظراً للدور البالغ الأهمية الذي يؤديه هذا القطاع الأخير في تمرير عمليات غسل الاموال الملوثة . ويقع العبء الأكبر لظاهرة غسل الاموال على المصارف والمؤسسات المالية ،إذ أن المصارف تُعّد القناة الرئيسة التي يصب فيها غاسلو الأموال أموالهم لاسيما في ظل قوانين السرية المصرفية .

ويمكن صياغه مشكلة البحث في الاجابه عن التساؤلات الاتية.

- ما مدى توافر أبعاد غسل الاموال في المؤسسة المبحوثة؟
- ما مستوى اهتمام المؤسسة المبحوثة بغسل الاموال ؟
- هل تؤثر مصارف الظل في غسل الاموال ؟
- مدى اهتمام المنظمة المبحوثة بازدياد ظاهرة غسل الاموال في ظل عولمة الاقتصاد وانفتاح أسواق المال؟

2. أهداف البحث:يهدف البحث الى

- يقدم البحث توضيحاً لمفهوم متغيرات مهمه في الادبيات المصرفية وهي غسل الاموال ومصارف الظل.
- يأمل ان يقدم البحث الحالي شأنه شأن الجهود الدراسة الاخرى اضافة معرفية في المجال المصرفي .
- التعرف على مستوى توافر ابعاد غسل الاموال في المنظمة المبحوثة.
- التعرف على مستوى توافر ابعاد مصارف الظل في المنظمة المبحوثة.

3. الفرضيات: فرضيات الارتباط : يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مصارف الظل بابعادها وعسل الاموال وينتج عنة الفرضيات الفرعية التالية :

- الفرضية الفرعية الاولى يوجد علاقة ارتباط بين شركات التمويل وبين غسل الاموال .
- الفرضية الفرعية الثانية يوجد علاقة ارتباط بين ادوات الاستثمار المهيكلة وبين غسل الاموال .
- الفرضية الفرعية الثالثة يوجد علاقة ارتباط بين صناديق التحوط الائتماني وبين غسل الأموال
- الفرضية الفرعية الرابعة يوجد علاقة ارتباط بين قنوات الاوراق التجارية وبين غسل الاموال .

فرضيات التاثير : يوجد علاقة تاثير ذات دلالة معنوية بين مصارف الظل بابعادها وعسل الاموال وينتج عنة الفرضيات الفرعية التالية :

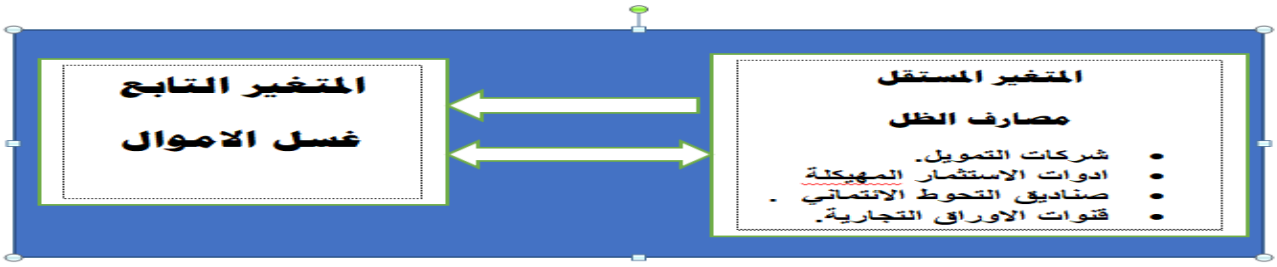
- الفرضية الفرعية الاولى يوجد علاقة تاثير بين شركات التمويل وبين غسل الاموال .
- الفرضية الفرعية الثانية يوجد علاقة بين تاثير ادوات الاستثمار المهيكلة وبين غسل الاموال .
- الفرضية الفرعية الثالثة يوجد علاقة بين تاثير صناديق التحوط الائتماني وبين غسل الاموال .
- الفرضية الفرعية الرابعة يوجد علاقة بين تاثير قنوات الاوراق التجارية وبين غسل الاموال .

4. مجتمع وعينة البحث:

يعد الاختيار الملائم لمكان تطبيق الدراسة، والمجتمع المدروس من الجوانب الاساسية التي تحقق دقة وصحة النتائج، وفي اختبار فرضيات الدراسة، لذا سيتم اختيار في المصارف التجارية في مدينة الكوفة مكان تطبيق الدراسة ، ورؤساء أقسام ومدراء شعب واقسامها مجتمعاً للدراسة ، وقد تمثلت العينة مجموعة من هؤلاء الرؤساء أقسام ومدراء شعب واقسام المصارف المدروسة ، حيث ان الرؤساء أقسام ومدراء شعب واقسام المصارف المدروسة هو (130) ، وفقا لتصميم واختيار حجم العينة باستخدام الجداول الجاهزة الذي يبين حجم العينة (Margen & Krjera,1970,608) ، واستنادا إليها ظهر إن حجم العينة الأمثل هو (97) مديرا على الأقل ، لذلك تم توزيع (110) استبانة على عينة عشوائية ، وبعد أن تم استرجاع (106) استبانة، تبين إن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي بلغ (104) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي وهو العدد يفي بالمطلوب بتمثيل المجتمع خير تمثيل ، وبنسبة استجابة (97%). والجدول الاتي يوضح العوامل الديمغرافية للمستجيبين .

5. أسلوب البحث:

اعتمد المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم والجانب النظري من الدراسة، واستخدام الاساليب والبرامج الاحصائية منها (SPSS.V.22) لاختبار التأثير بين متغيرات الدراسة، والشكل (1) يمثل نموذج الدراسة.



الشكل (1): النموذج الافتراضي للبحث
المصدر: من اعداد الباحثون

المحور الأول : الجانب النظري

أولاً:

نشأ نظام الظل المصرفي في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. يتكون مصطلح الظل المصرفي من الأنشطة التي تنطوي على بعض عناصر تحويل الاستحقاق والسيولة وتمديد الائتمان ونقل المخاطر، والتي تتم جزئيًا أو كليًا خارج النظام "التقليدي المصرفي". وهو يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك التوريق وإعادة الشراء وصناديق سوق المال بالإضافة إلى بعض أنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التمويل وصناديق التحوط. اكتسب هذا النظام الموازي للنظام المصرفي التقليدي زخمًا متزايدًا من نهاية عام 2011 وبلغ حجمه أكثر من 67 تريليون دولار وفقًا لتقرير مراقبة الظل المصرفي العالمي الصادر عن مجالس الاستقرار المالي (FSB) لعام 2012. النظام المصرفي، مع التركيز بشكل خاص على المعاملات خارج الميزانية العمومية غير قادر على تغطية احتياجات القروض الممنوحة من الاحتياطي. إن تراجع الثقة في التصنيفات الائتمانية في السوق، جعل المستثمرين يفقدون ثقتهم في الأسواق المالية ويتصرفون بحذر بعد الأزمة المالية الأخيرة. على الرغم من أن البنوك التقليدية والبنوك الموازية تعملان بنفس الطريقة وتوفران القروض لعملائهما، إلا أن طرق تمويل رأس المال مختلفة تمامًا. كما أن النظام المصرفي التقليدي يخضع للتنظيم من قبل الحكومات، مما يكلفها الكثير من النفقات، ولكن في النظام الموازي، لا تتحمل البنوك الموازية هذا النوع من التكلفة. هذه هي الاختلافات الرئيسية بين الأنظمة المصرفية التقليدية والظل. في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أمريكا وأوروبا، بما في ذلك البنوك الموازية التي أثرت على الأسواق المالية، وصلت إلى حجم مبالغ ضخمة للغاية. ومع ذلك، لم يكن هناك تنظيم كافٍ (Özcan.et al ,2013:8).

1. تعريف مصارف الظل

على المستوى العالمي، تُعرَّف البنوك الظلية بأنها مؤسسات غير إيداعية تعيش على التمويل القصير الأجل الذي توفره الأوراق التجارية المدعومة بالأصول وسوق إعادة الشراء، حيث يعرض المقترضون ضمانات كضمان مقابل قرض نقدي ثم يبيعون الضمان إلى المقرض ويتفقون على إعادة شرائه في وقت متفق عليه في المستقبل مقابل سعر متفق عليه. وتستثمر البنوك الظلية، التي غالبًا ما تتخذ من الملاذات الضريبية مقراً لها، في القروض الطويلة الأجل مثل الرهن العقاري، وتوفر الائتمان عبر النظام المالي من خلال مطابقة المستثمرين والمقترضين بشكل فردي أو من خلال الانضمام إلى سلسلة تضم العديد من الكيانات، وقد يكون بعضها بنوكًا رئيسية بحد ذاتها. وعادة ما يرتفع هذا إلى مستوى التهديد للنظام المصرفي الرسمي لأن البنوك الظلية كانت خاضعة لسلطات تنظيمية وإشرافية قليلة الحصافة (Mugobo & Mutize, 2016 :1). إن النظام المصرفي الموازي عبارة عن شبكة من المؤسسات المالية المتخصصة التي تعمل على توجيه التمويل من المدخرين إلى المستثمرين من خلال مجموعة من تقنيات تحويل الأوراق المالية إلى أوراق مالية وتأمينها. وفي حين تجري البنوك الموازية تحويلات الائتمان والاستحقاق على نحو مماثل للبنوك التقليدية، فإنها تفعل ذلك من دون مصادر عامة مباشرة وصريحة للسيولة والتأمين ضد المخاطر القصوى من خلال نافذة الخصم التابعة للاحتياطي الفيدرالي وتأمين مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية. وبالتالي فإن البنوك الموازية هشة بطبيعتها، لا تختلف كثيراً عن النظام المصرفي التجاري قبل إنشاء شبكة الأمان العام. , Adrian (3 :2012) وتشمل البنوك الظلية وسطاء البورصة، وصناديق التحوط، ومجموعات الأسهم الخاصة، وأدوات الاستثمار المهيكلة، والقنوات، وهياكل سندات الدين المضمونة، وصناديق سوق المال، ومقرضي الرهن العقاري غير المصرفيين، وغيرها من الكيانات المماثلة. لاحظ أن عدم التوافق في السيولة لا يعني بالضرورة أن الأصول لها أجل أطول من الالتزامات. والاختبار الحاسم هو التالي. افترض أنه لا يمكن تجديد أي من الالتزامات، وبالتالي يجب بيع الأصول لتلبية الالتزامات.**(Hsu & Moroz, 2010 :7) .** وهناك حاليًا ثلاثة مناهج أساسية لتعريف النظام المصرفي الموازي: القائم على النشاط، والقائم على الكيان، والقائم على الأداة. تركز التعريفات القائمة على النشاط على خصائص الأنشطة المشاركة في النظام المصرفي الموازي، مثل الاستحقاق والسيولة وتحويل الائتمان، طالما أنها موجهة نحو أداء الوساطة الائتمانية - أخذ المدخرات من المقرضين وتوجيهها نحو المقترضين. قد تستبعد هذه التعريفات أو لا تستبعد الوساطة الائتمانية التي تقوم بها البنوك التقليدية، حيث قد تشارك الأخيرة في التحكيم التنظيمي.

من ناحية أخرى، تستبعد التعريفات القائمة على الكيان البنوك التقليدية عادةً وتركز بدلاً من ذلك على الكيانات غير المصرفية التي تشارك في الوساطة الائتمانية، مثل صناديق الاستثمار في سوق النقد. أخيرًا، تعرف التعريفات القائمة على الأداة النظام

المصرفي الموازي على أنه الأدوات المستخدمة لتنفيذ الوساطة الائتمانية، مثل اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)، والتي تعد وظيفيًا عقدًا للاقتراض على ضمانات مالية.وفي الختام، يتطلب تعريف النظام المصرفي الموازي نهجًا معقدًا ومتنوعًا للأنشطة والكيانات والأدوات المصرفية الموازية. ويجب أن يستهدف التعريف أن يعكس آثار المخاطر النظامية التي يفرضها النظام المصرفي الموازي، وهذا هو سبب أهميته.وأخيرا، فإن التعريفات القائمة على الأدوات تحدد النظام المصرفي الموازي باعتباره الأدوات المستخدمة في تنفيذ الوساطة الائتمانية، مثل اتفاقية إعادة الشراء، والتي تعد في الأساس عقدا للاقتراض على ضمانات مالية. وفي الختام، يتطلب تعريف النظام المصرفي الموازي اتباع نهج معقد ومتنوع في التعامل مع أنشطة النظام المصرفي الموازي والكيانات والأدوات. ولابد أن يستهدف التعريف عكس الآثار المترتبة على المخاطر النظامية للنظام المصرفي الموازي، وهذا هو السبب في أهميته. (Thy Le-Bao &et al 3024 :99) و تشير مصارف الظل إلى نظام من الوسطاء الماليين غير المصرفيين الذين يقدمون خدمات مماثلة للبنوك التقليدية، مثل الإقراض والاقتراض، لكنهم يعملون خارج الإطار التنظيمي الذي ينطبق على البنوك. المصرفية الموازية مفهوم معقد ومتطور حظي باهتمام كبير في السنوات الأخيرة بسبب مساهمته المحتملة في المخاطر النظامية. إن تعريف المصرفية الموازية بدقة وشاملة يعد مهمة صعبة بسبب تنوع الأدوات المالية والمؤسسات والأنشطة التي تشملها. ونظرا لأن أهمية المصرفية الموازية تكمن في تأثيرها على المخاطر النظامية، فإن أي تعريف للبنوك الموازية يجب أن يستوعب هذا الجانب.

الجوانب الأربعة الرئيسية للوساطة التي يقوم بها النظام المصرفي الموازي كما طورها مجلس الاستقرار المالي هي: (Nepali ,2020 :156).

1. تحويل الاستحقاق: الحصول على التزامات قصيرة الأجل (مثل الودائع تحت الطلب) للاستثمار في أصول أطول أجلاً (مثل قروض الرهن العقاري).
2. تحويل السيولة: مفهوم مشابه لتحويل الاستحقاق يستلزم استخدام الالتزامات السائلة (مثل النقد أو القيمة الرقمية) لشراء أصول أقل سيولة وأصعب بيعًا (مثل القروض).
3. الرافعة المالية: استخدام أي تقنيات لتكبير/مضاعفة المكاسب (أو الخسائر) المحتملة في الاستثمار مثل اقتراض المال لشراء الأصول الثابتة (أو الإقراض المالي).
4. نقل مخاطر الائتمان: تحمل مخاطر تخلف المقترض عن السداد ونقلها من مُنشئ القرض إلى طرف آخر.

ويرى الباحث ان النظام المصرفي الظلي يتكون من وسطاء ماليين غير مصرفيين يقدمون خدمات ائتمانية ومالية مماثلة لتلك التي تقدمها البنوك التقليدية، ولكنها تعمل بقدر أقل من التنظيم والإشراف.

2- التداعيات السياسية لمصارف الظل

إن الاعتراف بالحاجة إلى وجود دعم كسمة أساسية من سمات النظام المصرفي الموازي يقدم بعض التداعيات السياسية المفيدة والتوجيه للبحوث المستقبلية وجمع البيانات.من خلال (Claessens and Ratnovski ,2014 :6)

أ- يقدم توجيهات حول أين نبحث عن مخاطر النظام المصرفي الموازي الجديدة: بين الأنشطة المالية التي تحتاج إلى قيمة الامتياز أو الضمانات الحكومية للعمل. الأنشطة غير التقليدية للبنوك أو شركات التأمين هي "المشتبه بهم الرئيسيين". من الصعب الإشارة إلى الأنشطة الشبيهة بالنظام المصرفي الموازي التي قد تؤدي إلى مخاطر نظامية مستقبلية بشكل قاطع، ولكن أحد الأمثلة يمكن أن يكون خدمات السيولة التي تقدمها البنوك الراعية لصناديق الاستثمار المتداولة (ETFs)، أو الدعم المصرفي التجاري واسع النطاق للتمويل بالاستدانة وعمليات الاستحواذ.

ب- يوضح لماذا يفرض النظام المصرفي الموازي تحديات كبيرة على مستوى التحوط الكلي وغير ذلك من التحديات التنظيمية. يستخدم النظام المصرفي الموازي الدعم للعمل؛ ويعمل الدعم على الحد من انضباط السوق وبالتالي يمكن أن يتيح للنظام المصرفي الموازي تراكم المخاطر (النظامية) على نطاق واسع. في غياب انضباط السوق، فإن القوة الوحيدة القادرة على منع النظام المصرفي الموازي من تراكم المخاطر هي التنظيم والإشراف، ولكن هذه مهمة ضخمة.

ج- يشير هذا إلى أنه عندما تُطرح الأسئلة الصحيحة، فإن النظام المصرفي الموازي يظل مع ذلك في متناول التنظيم بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمكن للهيئات التنظيمية التحكم في النظام المصرفي الموازي من خلال التأثير على قدرة الكيانات الخاضعة للتنظيم على استخدام قيمة امتيازها لدعم أنشطة النظام المصرفي الموازي (كما حدث في أعقاب الأزمة من خلال الحد من قدرة البنوك على تقديم دعم السيولة لأدوات الاستثمار المهيكلة). أو من خلال إدارة الضمانات الحكومية (الضمنية) (كما هو الحال في قانون دود فرانك في الولايات المتحدة من خلال الحد من القدرة على توسيع شبكة الأمان لتشمل الأنشطة والكيانات غير المصرفية؛ أو من خلال المحاولات العامة الجارية للحد من مشكلة "الأكبر من أن يُسمَح له بالإفلاس". بعبارة أخرى، يمكن للهيئات التنظيمية محاولة الحد من أشكال أنشطة النظام المصرفي الموازي غير المرغوب فيها من خلال سحب الدعم منها.

د- يشير هذا إلى أن انتقال المخاطر من القطاع المنظم إلى النظام المصرفي الموازي ـ والذي يُقترَح غالبا باعتباره نتيجة غير مقصودة محتملة لتشديد التنظيم المصرفي ـ يشكل مشكلة أقل خطورة مما يخشاه البعض. ذلك أن أنشطة النظام المصرفي الموازي لا تستطيع أن تنتقل على نطاق واسع إلى مناطق من النظام المالي لا تتمتع بالقدرة على الوصول إلى قيم الامتياز أو الضمانات الحكومية. وهذا في حد ذاته لا يجعل رصد النشاط الذي يحدث في متناول الجهة التنظيمية أسهل بالضرورة، ولكنه على الأقل يضيق نطاق المهمة. وهو يوفر نقطة انطلاق عندما يتعلق الأمر بقياس النظام المصرفي الموازي: الأنشطة داخل البنوك.

3- خصائص مؤسسات الظل المصرفية:

اشار (Thi & Tuan, 2016 :28) نقلا عن Gandhi (2014) إلى خصائص مؤسسات الظل المصرفية:

أ- تقديم خدمات الائتمان والسيولة خارج النظام المصرفي التقليدي.

ب- لا تخضع لتنظيم صارم مثل البنوك التجارية.

ج- تجمع الأموال في الغالب من خلال أدوات تعتمد على السوق.

د- لديها ضمان حكومي للالتزامات بقدر محدود فقط.

ثانيا : غسل الاموال

إن غسل الاموال يجب على كل دولة أن تعالجها. والغرض منها هو إخفاء أو الترويج بشكل غير مشروع. وتولد الأفعال غير القانونية تدفقات مالية، بما في ذلك تحويل الموارد بعيدًا عن الأنشطة الإنتاجية اقتصاديًا والتي قد تؤثر على القطاعات المالية والاستقرار الخارجي للدولة (Ali, & Khan, 2022) . (1 : إن غسل الاموال هو أحد العناصر الرئيسية التي تساهم بشكل كبير في انهيار الاقتصاد العالمي. لقد أصبح غسل الاموال فنًا وعلمًا في العالم الحديث، حيث يتم سحب مليارات الدولارات من النظام المالي العالمي كل عام ثم يتم إرسال الأموال غير المشروعة إلى المنظمات الإرهابية على مستوى العالم. وهذا يصبح تحديًا خطيرًا للدول المتقدمة والنامية. يتم استخدام الأموال التي يتم توجيهها من خلال الأنشطة غير القانونية لتحقيق مكاسب سياسية للدول التي تعاني من وضع اقتصادي متخلف. من المهم أيضًا ملاحظة أن العملة المزيفة تشكل مادة رئيسية لنشاط غسل الأموال. يتم استخدام الأموال في تجارة المخدرات والاتجار بالبشر والاستغلال وشراء الأسلحة وتصنيعها والإرهاب وما إلى ذلك. إن الدول المتقدمة حذرة بالفعل بشأن غسل الاموال وتأثيراته وشكلت عملية مشتركة دولية للسيطرة على أنشطة غسل الاموال ووقفها. إن الخطوات والإجراءات التفصيلية التي تبنتها الهند والولايات المتحدة هي مثالان يجب على العالم أن يعترف بهما ويتبناهما للقضاء على غسل الأموال. ليس من العدل أن نستنتج أن الدول الأخرى لا تدرك تأثير غسل الاموال ولم تطور الأدوات والتقنيات اللازمة لمواجهته. (Dharmapuri , 2017 :893). وتم تحديد غسل الاموال كتهديد رئيسي للنظام المالي العالمي واقتصادات الدول في جميع أنحاء العالم. إنه يؤدي إلى فقدان الثقة العامة في النظام المالي وقد يعرض سلامة واستقرار المؤسسات المالية والنظام المالي بأكمله للخطر. ردًا على تهديد غسل الاموال للنظام المالي العالمي واقتصادات الدول، اتخذت معظم البلدان خطوات للحد من حالات غسل الأموال. ومن المتوقع أن تعمل لوائح مكافحة غسل الاموال على تعزيز سمعة المؤسسات المالية والنظام المالي العالمي كما تعمل على تعزيز ثقة العملاء. ومع ذلك، يُعتقد أن اللوائح المفرطة لمكافحة غسل الاموال قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها لأنها تؤدي إلى زيادة تكاليف المعاملات للمؤسسات المالية (Ofoeda et al , 2020 :14). لقد أصبح غسل الاموال أحد أكبر الهلع الأخلاقي في عصرنا. وتؤكد مجموعة من المصادر، بما في ذلك وسائل الإعلام، أنه أمر سيئ ومثير للاهتمام للغاية وجريء بعض الشيء، ولكنها لا تتعامل كثيرًا مع ماهيته أو كيفية القيام به أو لماذا ´بخلاف كونه شكلًا من أشكال التواطؤ في جريمة سابقة) فهو ´مدمر للغاية. إن أحد عناصر مفهوم ويستفاليا للسيادة هو قدرة كل دولة قومية على كتابة وإنفاذ قوانينها الجنائية المتميزة. وكانت هذه القوة واحدة من آخر القوى التي اكتسحتها العولمة. , Alldridge) (437: 2008,. إن غسل الاموال له عواقب وخيمة على النظام المالي الدولي والنظام المالي لأي دولة، وخاصة بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية، مما قد يتسبب في زعزعة الاستقرار السياسي. ويترتب على ذلك أن غسل الاموال هو في الواقع شكل قانوني لغسل الاموال ينشأ عن النشاط الإجرامي من خلال الاستخدام المكثف للنظام المصرفي العالمي، مما يجعله مشكلة دولية، وغسل الاموال من الصعب جدًا اكتشافه وإثباته. استراتيجية المنظمات الإجرامية والتلاعب بأفعالها غير القانونية، من خلال النظام المالي المشروع، بطريقة تهدف إلى إظهار الأموال المستمدة من هذه الإجراءات أنها تنشأ من مصادر مشروعة (Georgieva , 2020 :36) .

1- تعريف غسل الاموال

إن مصطلح غسل الاموال له تعريفات عديدة، ولكن ببساطة فإن هذا المصطلح يشير إلى العملية غير القانونية لإخفاء أصل الأموال التي يتم الحصول عليها من أنشطة غير قانونية. ويتم تحويل هذه الأموال وإثبات أنها تم الحصول عليها من مصدر مشروع. ويمكن أن تشمل الأنشطة غير القانونية الاتجار بالمخدرات أو الفساد أو المقامرة. والهدف من هذا النشاط بسيط مثل تحويل الأموال السوداء إلى أموال بيضاء. وعادة ما يكون هذا مبلغًا ضخمًا من المال هو عائدات الأنشطة غير المشروعة التي تبدو وكأنها تم الحصول عليها بشكل قانوني. .Sritha) (19: 2023 . ان غسل الاموال هو إخفاء مصدر وطبيعة ووجود وموقع وتصرف الأموال و/أو الممتلكات التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني أو من أنشطة إجرامية مثل الاختلاس والاتجار بالمخدرات والفساد والجرائم واسعة النطاق. إنها عملية يتم من خلالها تحويل الأموال "القذرة" الناتجة عن الأنشطة الإجرامية من خلال الأعمال المشروعة إلى أصول لا يمكن تتبعها بسهولة إلى أصولها غير القانونية. في الآونة الأخيرة، اكتسب غسل الاموال شهرة كبيرة باعتباره اتجاهًا عالميًا يُقال إن غسل الاموال هو ما هو عليه لأنه يوضح كيف يتم وضع الأموال "غير القانونية" و"القذرة" من خلال دورة من المعاملات وغسلها، حتى يمكن أن تخرج كأموال نظيفة / قانونية. وهذا يعني أن مصدر هذا المال (الأموال غير القانونية) يتم حجبه من خلال عمليات نقل وصفقات متتالية يمكن من خلالها جعل هذه الأموال نفسها تبدو في النهاية وكأنها أموال جيدة. (Ogbodo & Mieseigha , 2013 : 2).

ويرى الباحث ان غسل الاموال هي جريمة متعددة المراحل تقوم على مزج الأموال الناجمة عن النشاط الإجرامي ، وخلطها بأموال أخرى شريفة وضخها معاً في النظام المالي العالمي ، بحيث يصعب الوصول إلى مصادرها الإجرامية الأصلية ومن ثم يمكن للمجرم أن يعيد إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة لا تتعرض للمصادرة .

2- **طرق غسل الاموال :** لفهم عيوب النظام بشكل كامل، هناك حاجة إلى فحص شامل للطرق التي يستخدمها غاسلي الأموال والمهربين. هناك شرح لبعض الطرق التي يستخدمونها لارتكاب مثل هذه الجرائم(Jan , 2021 :2).

1- **تهريب النقد :** يُطلق على التهريب الفعل المشين المتمثل في نقل شيء ما بشكل غير قانوني عبر حدود الدولة لتجنب دفع الضريبة المناسبة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال خداع إدارة الحدود وموظفي المطار. وعادةً ما يتم تهريب مبالغ كبيرة من المال إلى دولة ذات قوانين مالية متساهلة وإنفاذ غير فعال. وهذا يساعد المهربين وغاسلي الأموال بشكل فعال في اختيار الوجهات التي تسود فيها لوائح مكافحة غسل الاموال المتساهلة .

2- **التداول وفواتير التجارة :** يمكن أيضًا إجراء غسل الاموال من خلال التداول. ويحدث ذلك عمومًا عندما يتم تضخيم فواتير التجارة أو تخفيض سعرها عمدًا. باستخدام هذه الطريقة، يقوم التجار بغسل الأموال إلى دول أجنبية من خلال تقديم فواتير مزورة للسلطات وتحويل المبلغ المطلوب دون أن يتم اكتشافهم من قبل وكالات مكافحة غسل الأموال.

3- **هيكلة الأموال/الاحتيال** : يتم تقسيم مبلغ كبير من المال إلى مبالغ صغيرة ثم يتم غسله بسهولة باستخدام هذه الطريقة. والهدف من تقسيم المبلغ الكبير إلى مبالغ أصغر هو جعله غير خاضع للضريبة (مبلغ المال الذي يمكن للشخص السفر به دون فرض ضرائب) بحيث يمكن نقله إلى الخارج دون قيود. يستخدم غاسلي الأموال هذا النهج لنقل الأموال النقدية حول العالم وإيداعها في المؤسسات المالية أو البنوك الأجنبية. تسمى هذه الطريقة بالاحتيال، ويمكن تنفيذها بسهولة من خلال التحويلات البرقية أو جسديًا. في الممارسة العملية، إذا كانت المجموعة تسافر معًا، يتم الاحتيال من خلال التظاهر بأنهم غرباء عن بعضهم البعض بينما يحمل كل عضو أعلى مبلغ من المال يمكنه السفر به بشكل قانوني للهروب من لوائح المطار.

4- **المنظمات غير الحكومية**: من المؤسف أن غسل الأموال يتم في كثير من الأحيان تحت ذريعة الخدمة الاجتماعية أو المنظمات غير الحكومية. وتتضمن الإجراءات تشكيل منظمة غير حكومية في منطقة ما وتمويلها من بلدان أخرى. وتتساهل سلطات مكافحة غسل الأموال في مراقبة مثل هذه المنظمات غير الحكومية التي توجد فقط لتسهيل غسل الأموال. والدافع وراء استخدام منظمة خيرية غير ربحية لغسل الأموال هو أن المعايير الاجتماعية العالمية تملي أن الأموال المقدمة للمنظمات غير الحكومية يجب أن تكون معفاة من الضرائب ولهذا الغرض، يرسل المسؤولون ورجال الأعمال الفاسدون الأموال والأموال باسم الأعمال الخيرية لتجنب سلطات مكافحة غسل الأموال. ومن بين الأساليب الأخرى التي يستخدمها غاسلي الأموال القيام برحلات ذهاب وإياب، وتشغيل أعمال موجهة نحو النقد، والسيطرة على القنوات المصرفية، وشركات الصرف الأجنبي غير المنظمة، والعقارات، وما إلى ذلك.

3- العواقب القانونية المترتبة على غسل الأموال على غاسلي الأموال

تختلف قوانين غسل الأموال على مستوى الولاية والحكومة الفيدرالية بشكل كبير في العقوبات المحتملة المرتبطة بها. وعادة ما تؤدي إدانات غسل الأموال إلى غرامات أو سجن أو مراقبة أو مزيج من العقوبات.(Paul 2023 : 6)

أ- **السجن:** يُعَد غسل الأموال جريمة جنائية تقريبًا، ولكن في بعض الولايات، من الممكن توجيه تهم الجنحة. ويمكن أن تؤدي إدانة غسل الأموال بجنحة إلى عقوبة بالسجن تصل إلى عام، في حين أن الإدانات بجناية لها عقوبات بالسجن لمدة عام أو أكثر. وفي بعض المواقف، مثل عندما يكون الشخص مجرمًا متكررًا، حيث كان غسل الأموال جزءًا من مشروع إجرامي مستمر، أو حيث كان غسل الأموال مرتبطًا بأنشطة إرهابية، يمكن أن تستمر أحكام السجن لمدة 35 عامًا أو أكثر.

ب- **الغرامات:** يمكن أن تكون غرامات غسل الأموال باهظة. في حين أن الإدانات بالجنح تسمح عادةً بغرامات لا تزيد عن بضعة آلاف من الدولارات، فإن الإدانة الفيدرالية بغسل الأموال يمكن أن تؤدي إلى غرامات تصل إلى 500000 دولار أو ضعف مبلغ الأموال التي تم غسلها، أيهما أكبر.

ج- **المراقبة:** أحكام المراقبة ممكنة لإدانات غسل الأموال. تفرض المحاكم أحكام مراقبة تستمر لفترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة واحدة على الأقل، ولكن في بعض الأحيان تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر. أثناء فترة المراقبة، يجب أن تفي بشروط مراقبة محددة. تتضمن شروط المراقبة عادةً الإبلاغ بانتظام إلى ضابط المراقبة، والسماح للضابط بإجراء فحوصات عشوائية للمنازل، وإجراء اختبارات عشوائية للمخدرات، وعدم ارتكاب جرائم أخرى. إذا انتهكت المراقبة، يمكن للمحكمة إلغاؤها وأمرك بقضاء فترة سجن، أو إطالة فترة المراقبة، أو فرض غرامات إضافية، أو فرض عقوبات أخرى.

المحور الثاني : الجانب التطبيقي

اولاً. التوصيف المالي للتوازن المالي

اولاً: اختبارات ثبات المقياس والتوزيع الطبيعي:

لضمان موثوقية الاستبانة المستخدمة في الدراسة، تم تطبيق اختبار ألفا كرونباخ. هذا الاختبار يقيس مدى اتساق وموثوقية الاستبانة، حيث تعتبر القيمة 0.70 أو أعلى مقبولة. تشير هذه القيمة إلى أن الاستبانة تتمتع بثبات داخلي جيد، وأن النتائج التي يتم الحصول عليها ستكون متسقة وقابلة للتكرار في حال إعادة تطبيق الاستبانة في ظروف مماثلة. هذا يقلل من احتمالية الأخطاء ويضمن الحصول على نتائج موثوقة، وفقاً للمرجع (Sekaran & Bougie, 2016)."

"فضلا عن للتأكد من أن البيانات التي تم جمعها تمثل المجتمع البحثي بشكل صحيح، تم تطبيق اختبارات إحصائية لتحديد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. تم حساب معاملات الالتواء والتفلطح لمتغيرات الدراسة. تشير القيم المقبولة لهذه المعاملات، وفقاً لـ ((Hair et al., 2010، إلى أنها يجب أن تقع ضمن النطاق (+1.96، -1.96). إذا كانت القيم ضمن هذا

النطاق، فهذا يشير إلى أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، مما يسمح باستخدام الأساليب الإحصائية البارامترية التي تتطلب هذا الافتراض."

الجدول (1) معامل الثبات والتوزيع الطبيعي للأبعاد والفقرات

المتغيرات	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات	Skewness	Kurtosis
مصارف الظل	شركات التمويل	4	4	94.4%	1.932
	ادوات الاستثمار المهيكلة	4	4	76.9%	1.866
	صناديق التحوط الائتماني بانتظام	4	4	81.9%	0.827
	قنوات الاوراق التجارية	4	4	82.4%	0.732
جميع فقرات ابعاد مصارف الظل		16	88.7%	0.972	-1.246
غسل الاموال		4	92.4%	1.902	-1.651

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

- بعد تطبيق اختبار ثبات المقياس (ألفا كرونباخ)، تبين أن جميع محاور الدراسة أظهرت نتائج مقبولة، سواء بشكل منفرد أو مجتمع. هذا يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بثبات داخلي جيد، وأن الأسئلة تقيس المفاهيم المراد قياسها بشكل متسق وموثوق
- تم فحص توزيع البيانات باستخدام معاملات الالتواء والتفلطح. وقد تبين أن جميع قيم هذه المعاملات تقع ضمن النطاق المقبول (+1.96، -1.96). هذا يشير إلى أن جميع فقرات متغيرات الدراسة وأبعادها موزعة توزيعاً طبيعياً. وهذا يعني أن البيانات تتبع نمطاً توزيعياً متماثلاً، مما يسمح باستخدام الأساليب الإحصائية البارامترية التي تتطلب هذا الافتراض.

ثانياً:- التحليل الوصفي لاستجابات العينة

لتقييم مستوى ظهور متغيري الدراسة (مصارف الظل وغسل الاموال) في المصارف الخاصة بمحافظة النجف الأشرف، سيتم استخدام التحليل الوصفي. يتضمن هذا التحليل حساب الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، والأهمية النسبية لكل بعد من أبعاد المتغيرين.

تم اعتماد الوسط الفرضي (3) كمقياس للمقارنة. إذا كان الوسط الحسابي لأي بعد أعلى من (3)، فهذا يشير إلى مستوى مقبول من الاتفاق والممارسة من قبل رؤساء الأقسام ومدراء الشعب والوحدات في المصارف المبحوثة. أما إذا كان الوسط الحسابي أقل من (3)، فهذا يشير إلى مستوى غير مقبول.

من خلال هذه التحليلات، سيتم تحديد مستوى التوافر والممارسة والتجانس والاهتمام بمتغيري الدراسة وأبعادهما، مما يساعد في فهم الوضع الحالي وتقديم توصيات لالحد من غسل الاموال وتعزيز مصارف الظل .

1- **متغير مصارف الظل:** - يظهر الجدول والشكل المرفقان نتائج تحليل متغير "مصارف الظل" في المصارف المبحوثة. تشير النتائج إلى مستوى عالٍ من التوافر والبعد الاكاديمي لهذا المتغير، حيث بلغ المتوسط الحسابي (**3.489**)، وهو أعلى من الوسط الفرضي (3)، مما يدل على اتفاق العينة على أهمية مصارف الظل.

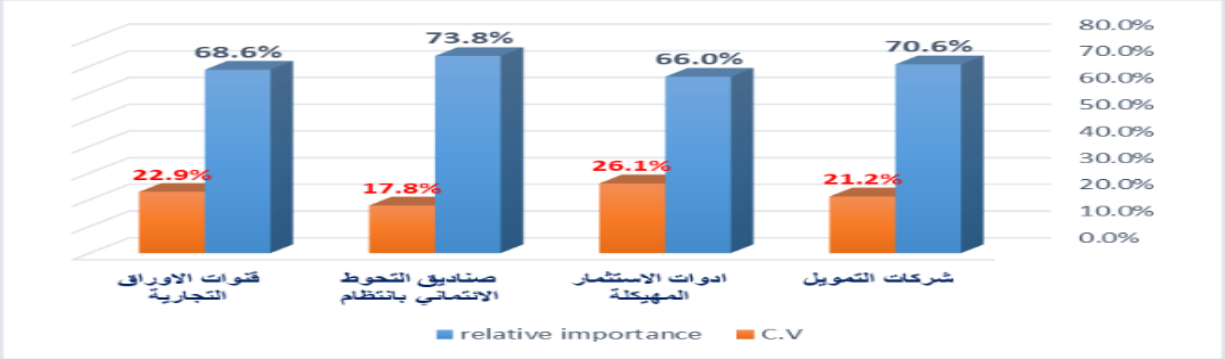
كما بلغ الانحراف المعياري (**0.764**)، مما يشير إلى تشتت مقبول في آراء العينة حول هذا المتغير. أما معامل الاختلاف، الذي بلغ (**21.9%**) ، فيوضح مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي. وبلغت الأهمية النسبية لمتغير مصارف الظل (**69.8%**) ، مما يدل على أهميته في الدراسة.

وقد حصل بعد "**صناديق التحوط الائتماني بانتظام**" على المرتبة الأولى، حيث حاز على أعلى القيم، مما يشير إلى أن أفراد العينة يرون أن شركات التمويل هو أهم أبعاد مصارف الظل. بينما حصل بعد "**ادوات الاستثمار المهيكلة**" على المرتبة الأخيرة، حيث حاز على أقل القيم، مما يشير إلى أن أفراد العينة يرون أن هذا البعد أقل أهمية نسبياً.

الجدول (2) المؤشرات الاحصائية للمتغير المستقل مصارف الظل

ت	الأبعاد المستقلة	mean	S.D	importance relative	C.V	ترتيب الأبعاد
1	شركات التمويل	3.532	0.749	70.6%	21.2%	2
2	ادوات الاستثمار المهيكلة	3.301	0.862	66.0%	26.1%	4
3	صناديق التحوط الائتماني بانتظام	3.689	0.658	73.8%	17.8%	1
4	قنوات الاوراق التجارية	3.432	0.787	68.6%	22.9%	3
	اجمالي مصارف الظل	3.489	0.764	69.8%	21.9%	

المصدر: انجزه الباحث بمساعدة برنامج SPSS.V.26.



الشكل (2) المؤشرات الاحصائية للمتغير المستقل مصارف الظل
المصدر: انجزه الباحث بمساعدة برنامج SPSS.V.26.

جدول (3) علاقة ارتباط بين مصارف الظل وبين غسل الاموال

مصارف الظل	Pearson Correlation	**0.825 ****
	Sig. (2-tailed)	**0.000**
شركات التمويل	Pearson Correlation	**0.627****
	Sig. (2-tailed)	**0.000**
ادوات الاستثمار المهيكلة	Pearson Correlation	**0.751****
	Sig. (2-tailed)	**0.000**
صناديق التحوط الائتماني بانتظام	Pearson Correlation	**0.707****
	Sig. (2-tailed)	**0.000**
قنوات الاوراق التجارية	Pearson Correlation	**0.730****
	Sig. (2-tailed)	**0.000**

2- **متغير غسل الاموال :** ظهر الجدول والشكل المرفقان نتائج تحليل متغير "غسل الاموال" في المصارف المبحوثة. تشير النتائج إلى مستوى عالٍ من الجودة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (**3.588**) ، وهو أعلى من الوسط الفرضي (3)، مما يدل على رضا العينة عن غسل الاموال المقدمة. كما بلغ الانحراف المعياري (**0.792**) ، مما يشير إلى تشتت مقبول في آراء العينة حول هذا المتغير. أما معامل الاختلاف، الذي بلغ (**22.1%**) ، فيوضح مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي. وبلغت الأهمية النسبية لمتغير غسل الاموال (**71.8%**) ، مما يدل على أهميته الكبيرة في الدراسة. وفيما يلي عرض لأهم النتائج المتعلقة باستجابات آراء العينة حول كل بعد من أبعاد متغير "غسل الاموال:"

الجدول (4) المؤشرات الاحصائية للمتغير التابع غسل لاموال

ت	الأبعاد المستقلة	mean	S.D	importance relative	C.V	ترتيب الأبعاد
	إجمالي غسل الاموال	**3.588**	**0.792**	**71.8%**	**22.1%**	

المصدر: انجزه الباحث بمساعدة برنامج SPSS.V.26 .

ثالثاً اختبار فرضيات الدراسة
سيجري اختبارها تباعا كما يلي :

1- **الفرضية الرئيسة الاولى (H1): (توقعت الفرضية وجود ارتباط دال احصائياً بين مصارف الظل وبين غسل الاموال)** ، تبين نتائج الجدول ادناه وجود ارتباط بين مصارف الظل وبين غسل الاموال ، اذا بلغ درجة الارتباط (**0.825**)، وهي طردية وذات دلالة احصائية اعتمادا على المستوى المعنوي المتحقق (0.000) ، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، **بناءاً على هذه المعطيات المتحصل عليها تقبل الفرضية** ، وهذا يشير الى كلما انخفضت انشطة المصارف المدروسة بممارسات

مصارف الظل سيؤدي إلى الحد من غسل الاموال .
وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية: -

أ- **الفرضية الفرعية الاولى (H1-1): (توقعت الفرضية وجود ارتباط دال احصائياً بين شركات التمويل وبين غسل الاموال)** ، تبين نتائج الجدول ادناه وجود ارتباط بين شركات التمويل وبين غسل الاموال ، اذا بلغ درجة الارتباط (**0.627**)، وهي طردية وذات دلالة احصائية اعتمادا على المستوى المعنوي المتحقق (0.000) ، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، **بناءاً على هذه المعطيات المتحصل عليها تقبل الفرضية** ، وهذا يشير الى كلما انخفضت انشطة المصارف المدروسة بشركات التمويل سيؤدي إلى الحد من غسل الاموال .

ب- **الفرضية الفرعية الثانية (H1-2): (توقعت الفرضية وجود ارتباط دال احصائياً بين ادوات الاستثمار المهيكلة وبين غسل الاموال)** ، تبين نتائج الجدول ادناه وجود ارتباط .بين ادوات الاستثمار المهيكلة وبين غسل الاموال ، اذا بلغ درجة الارتباط (**0.751**)، وهي طردية وذات دلالة احصائية اعتمادا على المستوى المعنوي المتحقق (0.000) ، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، **بناءاً على هذه المعطيات المتحصل عليها تقبل الفرضية** ، وهذا يشير الى كلما انخفضت انشطة المصارف المدروسة بادوات الاستثمار المهيكلة سيؤدي إلى الحد من غسل الاموال .

ت- **الفرضية الفرعية الثالثة (H1-3): (توقعت الفرضية وجود ارتباط دال احصائياً بين صناديق التحوط الائتماني بانتظام وبين غسل الاموال)** ، تبين نتائج الجدول ادناه وجود ارتباط .بين صناديق التحوط الائتماني بانتظام وبين غسل الاموال ، اذا بلغ درجة الارتباط (**0.707**)، وهي طردية وذات دلالة احصائية اعتمادا على المستوى المعنوي المتحقق (0.000) ، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، **بناءاً على هذه المعطيات المتحصل عليها تقبل الفرضية** ، وهذا يشير الى كلما انخفضت انشطة المصارف المدروسة بصناديق التحوط الائتماني بانتظام سيؤدي إلى الحد من غسل الاموال .

ث- **الفرضية الفرعية الرابعة (H1-4): (توقعت الفرضية وجود ارتباط دال احصائياً بين قنوات الاوراق التجارية وبين غسل الاموال)** ، تبين نتائج الجدول ادناه وجود ارتباط .بين قنوات الاوراق التجارية وبين غسل الاموال ، اذا بلغ درجة الارتباط (**0.730**)، وهي طردية وذات دلالة احصائية اعتمادا على المستوى المعنوي المتحقق (0.000) ، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، **بناءاً على هذه المعطيات المتحصل عليها تقبل الفرضية** ، وهذا يشير الى كلما انخفضت انشطة المصارف المدروسة بقنوات الاوراق التجارية سيؤدي إلى الحد من غسل الاموال .

رابعاً: فرضيات التأثير

1. الفرضية الرئيسة الاولى (H1): "تنص الفرضية الرئيسة" السادسة على: (**" عدم وجود تأثير دال احصائياً" لمصارف الظل في غسل الاموال**).

ولغرض قياس قوة الارتباط ومدى انتماء الفقرة للبُعد الذي وضعت من اجله ويسمى هذا الاسلوب احيانا بنمذجة المعادلة الهيكلية.

وعليه يعد اسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية مرتكزا اساسيا للتحليل العاملي التوكيدي الذي يتعامل مع مجموعة كبيرة من المتغيرات ومحاولة تقليصها الى مجموعة اقل من خلال تحديد مدى انتماء الفقرة للبُعد الذي وضعت من اجل قياسه. ولغرض تفسير التحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة يتعين على هذه المتغيرات الخضوع لمعايير جودة المطابقة، ويوضح الجدول ادناه مؤشرات جودة المطابقة بحسب معادلة النمذجة الهيكلية.

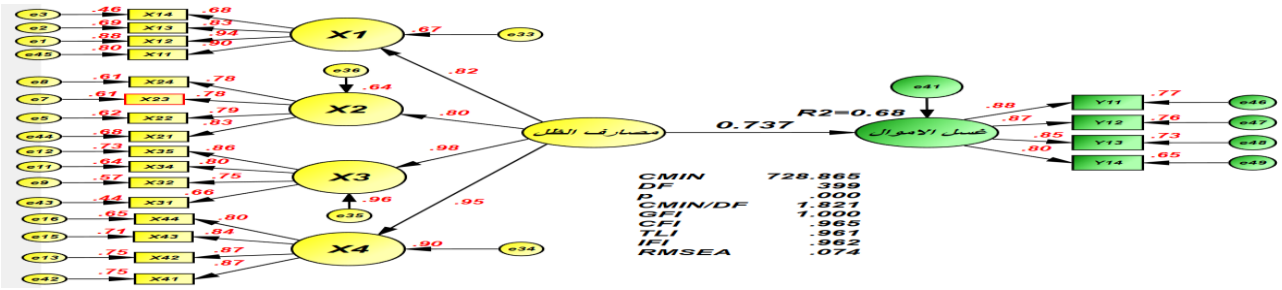
جدول (6) مؤشرات جودة المطابقة حسب معادلة النمذجة الهيكلية

المؤشر	القاعدة
النسبة بين قيمة (x2) ودرجات الحرية (CIMN/df)	أقل من (0.05) جيد، أقل من (0.02) مطابق، أكبر من (0.05) مرفوض
مؤشر جودة الملاءمة(GFI)	نطاق القيمة بين (0) - (1)، قاعدة القبول أكبر من (0.90) أكبر من (0.95) مطابق
مؤشر الملاءمة المقارنة(CFI)	
مؤشر تاكر لويس(TLI)	
خطأ الجذر التربيعي المتوسط للتقريب (RMSEA)	أقل من (0.05) مطابق، القيم بين (0.05 -0.08) جيد، القيم بين (0.10 -0.08) متوسط، القيم أكبر من (0.10) مرفوض
معدل تشبع الفقرة	أكبر من 0.40

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على Hair et al. (2010)

أظهرت الدراسة من خلال نموذج هيكلي تم التحقق من موثوقيته ومعقوليته، وفقًا لمعايير الملاءمة المقبولة (Hair et al., 2010)، وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية بين مصارف الظل وغسل الاموال؛ حيث أكد النموذج الهيكلي قوة هذه العلاقة، وأظهرت النتائج بوضوح أن الحد من انشطة المصارف بتطبيق مصارف الظل يؤدي إلى انخفاض ملحوظ

في غسل الاموال المقدمة للعملاء، وتحديدًا، أظهرت الدراسة أن الحد من مصارف الظل بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى الحد من غسل الاموال بمقدار (**0.737**)، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية، حيث أن المستوى المعنوي (0.000) أقل من 5%، وبقيمة حرجة (**11.309**) وخطأ معياري (**0.092**)، وبناءً على هذه المعطيات، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يؤكد بشكل قاطع أن الحد من انشطة مصارف الظل في المصارف يؤدي إلى الحد من غسل الاموال، وخلصت الدراسة إلى أن مصارف الظل تلعب دورًا حاسمًا في غسل الاموال، وأن المصارف التي تولي اهتمامًا أكبر بالأخلاقيات تحقق مستويات أعلى من جودة الخدمات، مما يؤكد على أهمية تطبيق مصارف الظل في القطاع المصرفي لتحسين الخدمات المصرفية.



الشكل (3) الانموذج الهيكلي لمصارف الظل في غسل الاموال
"المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحزمة الاحصائية "AMOS.V.26".

تشير النتائج إلى أن مصارف الظل للموظفين المصرفيين تساهم(**68%**). من هذا التحسن، مما يعني وجود عوامل أخرى غير بشكل ملحوظ في الحد من غسل الاموال، ولكنها تفسر فقطدروسة تؤثر بنسبة (**32%**) على غسل الاموال.

الجدول (7) النتائج النهائية للتأثير المباشر بين مصارف الظل وغسل الاموال

المسار			التقدير المعياري	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	قيمة R^2	Sig.
مصارف الظل	<--	غسل الاموال	0.737	0.092	11.309	68%	0.000

"المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحزمة الاحصائية "AMOS.V.26".

"وتنبثق من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الاتية":

أ. الفرضية الفرعية الأولى (H1-1): تنص الفرضية الفرعية الاولى على: (" **وجود تأثير دال إحصائياً" لشركات التمويل في غسل الاموال** .

يلاحظ من الجدول في ادناه، هنالك تأثير معنوي لشركات التمويل في غسل الاموال ." انه كلما قللت او خفضت نشاط المصارف المدروسة قيد الدراسة بشركات التمويل كلما قل من غسل الاموال، بمعنى ادق فان انخفاض شركات التمويل بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث انخفاض في غسل الاموال مقداره تقدير معياري واحد يبلغ (**0.765**)، فضلا عن دلالتها الإحصائية، بناءاً على المستوى المعنوي المتحقق والبالغ (0.000)، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، وبقيمة حرجة (**11.651**) وخطأ معياري (**0.082**)، **وبناءاً على تقدم ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على ان الحد من للمصارف المدروسة قيد الدراسة بشركات التمويل يقود الى تقليل في غسل الاموال.**

ب. الفرضية الفرعية الثانية (H2-2): تنص الفرضية الفرعية الثانية على: (" **وجود تأثير دال إحصائياً" لادوات الاستثمار المهيكلة في غسل الاموال** .

يلاحظ من الجدول في ادناه، هنالك تأثير معنوي لادوات الاستثمار المهيكلة في غسل الاموال . أي انه كلما قللت او خفضت نشاط المصارف المدروسة بادوات الاستثمار المهيكلة كلما قل من غسل الاموال، بمعنى ادق فان انخفاض ادوات الاستثمار المهيكلة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث انخفاض في غسل الاموال مقداره تقدير معياري واحد يبلغ (**0.621**) وبقيمة حرجة (**12.000**)، فضلا عن دلالتها الإحصائية، بناءاً على المستوى المعنوي المتحقق والبالغ (0.000)، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، وخطأ معياري (**0.197**)، **وبناءاً على تقدم ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على ان الحد من للمصارف المدروسة قيد الدراسة بادوات الاستثمار المهيكلة يقود الى تقليل في غسل الاموال.**

ج. الفرضية الفرعية الثالثة (H2-3): تنص الفرضية الفرعية الثانية على: (" **وجود تأثير دال إحصائياً" لصناديق التحوط الائتماني بانتظام في غسل الاموال**

يلاحظ من الجدول في ادناه، هنالك تأثير معنوي لصناديق التحوط الائتماني بانتظام في غسل الاموال . أي انه كلما قللت او خفضت نشاط المصارف المدروسة بصناديق التحوط الائتماني بانتظام كلما قل من غسل الاموال، بمعنى ادق فان انخفاض صناديق التحوط الائتماني بانتظام بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث

انخفاض في غسل الاموال مقداره تقدير معياري واحد يبلغ (0.807) وبقيمة حرجة (16.654)، فضلا عن دلالتها الإحصائية، بناءاً على المستوى المعنوي المتحقق والبالغ (0.000)، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، وخطأ معياري (0.096)، وبناءاً على تقدم ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، و هذا يدل على ان الحد من للمصارف المدروسة قيد الدراسة بصناديق التحوط الائتماني بانتظام يقود الى تقليل في غسل **الاموال.**

د. **الفرضية الفرعية الرابعة (H2-4):** تنص الفرضية الفرعية الثانية على: **(" وجود تأثير دال إحصائياً" لقنوات الاوراق التجارية في غسل الاموال** .

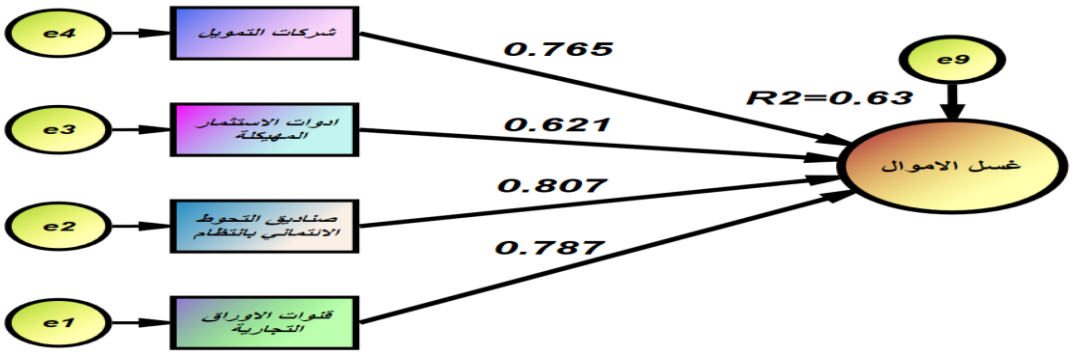
يلاحظ من الجدول في ادناه، هنالك تأثير معنوي لقنوات الاوراق التجارية في غسل الاموال . أي انه كلما قللت او خفضت نشاط المصارف المدروسة بقنوات الاوراق التجارية كلما قل من غسل الاموال، بمعنى ادق فان انخفاض قنوات الاوراق التجارية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث انخفاض في غسل الاموال مقداره تقدير معياري واحد يبلغ (**0.787**) وبقيمة حرجة (**18.432**)، فضلا عن دلالتها الإحصائية، بناءاً على المستوى المعنوي المتحقق والبالغ (0.000)، وهي اقل من المستوى المعنوي للعلوم الاجتماعية (5%)، وخطأ معياري (**0.099**)، **وبناءاً على تقدم ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على ان الحد من للمصارف المدروسة قيد الدراسة بقنوات الاوراق التجارية يقود الى تقليل في غسل الاموال.**

يظهر الجدول (8) أن ابعاد مصارف الظل تفسر(**63.2%**) من الحد من غسل الاموال، بينما يعود (**36.8%**) المتبقية إلى عوامل أخرى خارج نطاق الدراسة.

الجدول (8) النتائج النهائية للتأثير المباشر بين مصارف الظل في غسل الاموال

المسار			التقدير المعياري	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	قيمة R^2	Sig..
شركات التمويل	<---	**غسل الاموال**	**0.765**	**0.076**	**11.651**	63.2%	**0.000**
ادوات الاستثمار المهيكلة	<---	**غسل الاموال**	**0.621**	**0.197**	**12.000**		**0.000**
صناديق التحوط الائتماني بانتظام	<---	**غسل الاموال**	**0.807**	**0.096**	**16.654**		**0.000**
قنوات الاوراق التجارية	<---	**غسل الاموال**	**0.787**	**0.099**	**18.432**		**0.000**

"المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحزمة الاحصائية "AMOS.V.26".



الشكل (4) النتائج النهائية للتأثير ابين ابعاد مصارف الظل في غسل الاموال .

"المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحزمة الاحصائية "AMOS.V.26".

يظهر الجدول (9) التوصيف المالي لمعدلات مؤشرات التوازن المالي، اذ اظهرت نتائج الجدول تفاوت في نسب التي حققتها المصارف عينة الدراسة، اذ يظهر العمود (1) معدلات مؤشر نسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة، موجبة ومحصورة بين (1.2_1.8)، وهذه القيم تقترب من النسبة المطلقة للتداول (1:1)، مما يؤشر التزام المصارف التجارية بتعليمات البنك المركزي العراقي، التي تلزم المصارف التجارية باعتماد نسبة التداول كمؤشر لقياس السيولة النقدية لدى المصارف. اذ تسعى المصارف الى ايجاد توافق بين هيكل استحقاق المطلوبات وهيكل استحقاق الموجودات، وهي القاعدة الاساسية التي ترتكز عليها فكرة السيولة النقدية، التي تكفل عدم الخضوع لضغوط أنية ومستقبلية، وتمثل هذه النسبة مؤشر مهم في تقييم الوضع المالي للمصرف، فإذا انخفضت او ارتفعت عن المستوى المحدد، فأن ذلك يؤشر موقفاً سلبياً يعكس عدم القدرة على السداد وانخفاض قدرة المصرف على الاستثمار، وبالتالي انخفاض الربحية (الامام والخزعلي، 2017، 116-117).

الجدول (9) : التوصيف المالي لمعدلات مؤشرات التوازن المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2004-2019

ت	اسم المصرف	X1	X2	X3	X4	AVERAGE
1	الاستثمار	1.6	3.95	0.84	1.717	2.02675
2	بابل	1.8	3.044	1.08	1.571	1.87375
3	الخليج	1.3	3.025	0.65	2.259	1.8085
4	AVERAGE	1.6	3.038	1.3	2.218	2.039

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

1- أن الاهتمام بمكونات مصارف الظل كان متوسطا الى عالياً حيث كان اغلب إجابات المستجيبين لأغلب الفقرات محايد الى اتفق وهذا يشير الى الحاجة الى الحد من انشطة بمصارف الظل من قبل المصارف المدروسة.

2- هنالك اهتمام متوسط الى عالي بغسل الاموال، حيث كانت اغلب إجابات عينة الدارسة محايد الى عالي، وهذا يشير الى هنالك حاجة إلى الحد من غسل الاموال المصارف المدروسة.

3- يتضح من خلال تحليل علاقات الارتباط بين مصارف الظل وبين غسل الاموال كان عالياً وطرديا ومعنوياً وهذا يشير الى كلما انخفضت انشطة بمكونات مصارف الظل لدى (في المصارف الاهلية في مدينة الكوفة) كلما أدى ذلك إلى الحد من غسل الاموال.

4- وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين بين مصارف الظل وبين غسل الاموال، وهذ يفسر ان الحد من انشطة بمصارف الظل يؤدي الى الحد من غسل الاموال.

5- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي وسلبي لشركات التمويل على غسل الأموال في المصارف المدروسة، حيث أن تقليل الاعتماد على شركات التمويل يرتبط بانخفاض ملحوظ في عمليات غسل الأموال.

6- بينت النتائج وجود تأثير معنوي وسلبي لأدوات الاستثمار المهيكلة على غسل الأموال في المصارف المدروسة، مما يستنتج منه أن الحد من استخدام هذه الأدوات يساهم بشكل فعال في تقليل مخاطر غسل الأموال.

7- كدت النتائج وجود تأثير معنوي وسلبي لصناديق التحوط الائتماني بانتظام على غسل الأموال في المصارف المدروسة، ويستخلص من ذلك أن خفض التعاملات مع هذه الصناديق يقلل بشكل كبير من احتمالات استغلالها في عمليات غسل الأموال.

ثانيا: التوصيات:

1. **تفعيل الرقابة الصارمة :**توصي الدراسة بتشديد الرقابة والإشراف من قبل البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية الأخرى على أنشطة شركات التمويل التي تتعامل مع المصارف الأهلية، للتأكد من التزامها بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. **وضع آليات فحص دقيقة :**ضرورة قيام المصارف الأهلية بتطبيق آليات فحص وتقييم دقيقة وشاملة لعمليات التمويل التي تتم من خلال هذه الشركات، بما في ذلك التحقق من مصادر الأموال والمستفيدين النهائيين.
3. **تعزيز الشفافية والإفصاح :**التأكيد على أهمية مطالبة شركات التمويل بالإفصاح عن هيكلها المؤسسي وعلاقاتها التجارية بشكل كامل وشفاف للمصارف والجهات الرقابية.
4. **تطوير الكفاءات :**ضرورة قيام المصارف بتدريب وتأهيل كوادرها على اكتشاف العمليات المشبوهة المتعلقة بشركات التمويل وكيفية التعامل معها وفقًا للقوانين والتعليمات.
5. **تقييم المخاطر بشكل دوري :**توصي الدراسة المصارف الأهلية بإجراء تقييم دوري وشامل لمخاطر غسل الأموال المرتبطة بأدوات الاستثمار المهيكلة التي تتعامل بها.
6. **زيادة الفهم والشفافية :**ضرورة تعزيز فهم المصارف لطبيعة هذه الأدوات وهياكلها المعقدة، والعمل على زيادة شفافيتها وتوضيحها للعاملين والجهات الرقابية.
7. **وضع ضوابط استخدام صارمة :**التأكيد على أهمية وضع ضوابط وإجراءات داخلية صارمة تحد من استخدام أدوات الاستثمار المهيكلة التي تنطوي على مخاطر عالية لغسل الأموال.
8. **الاستعانة بالخبرات المتخصصة :**توصي الدراسة المصارف بالاستعانة بخبراء متخصصين في مجال أدوات الاستثمار المهيكلة لتقييم المخاطر وتطوير آليات الرقابة الفعالة.
9. **مراقبة التدفقات المالية :**توصي الدراسة بتعزيز مراقبة التدفقات المالية الداخلة والخارجة من وإلى صناديق التحوط الائتماني التي تتعامل معها المصارف الأهلية، والتحقق من طبيعة هذه التدفقات ومبرراتها.
10. **التدقيق في المستفيدين :**ضرورة إجراء تدقيق وتحقق معمق من هوية المستفيدين الحقيقيين من هذه الصناديق ومصادر أموالهم.
11. **وضع حدود للتعامل :**التأكيد على أهمية وضع حدود واضحة للتعامل مع صناديق التحوط الائتماني التي قد تحمل مخاطر عالية لغسل الأموال، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة عمل هذه الصناديق ومدى شفافيتها.
12. **تبادل المعلومات :**تشجيع المصارف على تبادل المعلومات مع الجهات الرقابية والسلطات المختصة بشأن أي تعاملات مشبوهة مع صناديق التحوط الائتماني.

13. **تعزيز إجراءات العناية الواجبة :**توصي الدراسة بتطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة عند التعامل مع الأوراق التجارية، خاصة تلك التي تنطوي على أطراف أو جهات خارجية غير معروفة.
14. **توثيق العمليات بشكل كامل :**ضرورة توثيق جميع العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية بشكل دقيق وكامل، بما في ذلك تفاصيل الأطراف المتعاملة والغرض من العملية ومصدر الأموال.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذا البحث في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لا توجد

شكر وتقدير:

لا احد.

References:

1. Adrian , Tobias (2012) " Shadow Banking Regulation " Federal Reserve Bank Of New York Staff Reports, No. 559pril 2012 JEL ClassiCation: G28, G20, G24, G01.
2. Ali, N., & Khan, K. I. (2022). Money Laundering a Financial Crime: How Pakistan Deals with It?. Global Legal Studies Review, VII (I), 41-1.https://doi.org/10.31703/glsr.2022(VII-I).06
3. Alldridge , Peter (2008) "Money Laundering and Globalization "JOURNAL OF LAW AND SOCIETY VOLUME 35, NUMBER 4, DECEMBER 2008 ISSN: 0263-323X, pp. 437±63 .
4. Claessens , Stijn and Ratnovski, Lev(2014) "What Is Shadow Banking? Prepared by Stijn Claessens and Lev Ratnovski1" International Monetary Fund.
5. Dharmapuri , Arunkumar (2017) " Anti Money Laundering - Strategy and Way Forward " International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 7, Issue 12, December 2017 893 ISSN 2250-3153.
6. Georgieva , Natasha (2020) " CONCEPT, DEFINITION AND CHARACTERISTICS OF THE MONEY LAUNDERING PHENOMENON" (JPMNT) Journal of Process Management – New Technologies, International Vol. 8, No 2, 2020.
7. Hsu . Jason & Moroz , Max (2010) "Shadow Banks and the Financial Crisis of 2007-2008"Electronic copy available at:http://ssrn.com/abstract=1574970Electronic copy available at: http://ssrn.com/ab.
8. Jan , Junaid (2021) " Money-Laundering in Pakistan: Methods and means of Money Laundering and its connection with Terror Financing" Current Tends in Law and Society 2021, 1 (1), 1-9.
9. Le-Bao , Thy , Thi Kim , Ngan Nguyen & Thi Hoang Dieu (2024)"The Impact Of Shadow Banking On Nonfinancial Firms Listed On The Ho Chi Minh Stock Exchange (Hose): Evidence From Vietnam "Faculty Of Finance And Banking, Ton Duc Thang University, Journal Of Eastern European And Central Asian Research Vol.11 No.1 (2024) Www.Ieeca.Org/Journal 97.
10. Mugobo , Virimai &, Mutize , Misheck (2016) "The Effects Of Shadow Banking On The Traditional Banking System In Zimbabwe "Journal Of Governance And Regulation 4(4):605-611.
11. Nepali, Som Raj(2020)"Shadow Banking And Nepal Rastra Bank: A Policy Review" ournal of International Money, Banking and FinanceVol. 1, No. 2, 2020, 155-177© ARF India. All Right Reserved URL : www.arfjournals.com.
12. Ofoeda, Isaac , Elikplimi K. Agbloyor , Joshua Y. Abor & Kofi A. Osei " (2020) Anti-money laundering regulations and financial sector development " Int J Fin Econ. 2020;1–20.

wileyonlinelibrary.com/journal/ijfe © 2020 John Wiley & Sons, Ltd.

13. Ogbodo , Uyoyou Kingsley & Mieseigha , Ebipanipre Gabriel (2013) "The Economic Implications OF Money Laundering IN Nigeria" International Journal OF Academic Research IN Accounting, Finance AND Management Sciences Vol. 3 (4), PP. 170–184, © 2013 Hrmars.
14. Özcan , Muhammet , Murat, Serçemeli & Ağirman, Ensar (2013)" Shadow Banking: An Overview"October 2013Conference: 9th Iberian International Business Conference.
15. Paul. NWALA (2023) " CONTEXTUAL ISSUES AND EFFECTS OF MONEY LAUNDERING CRIMES WITHIN THE PURVIEW OF INTERNATIONAL LAW "WAUU Journal of International Affairs and Contemporary Studies (WJIACS) Vol. 3 (2) October, 2023.
16. R Gandhi. (2014" Danger posed by shadow banking system to the global financial system - The Indian case," International Conference "Governance & Development: views from G20 countries", Mumbai 21 August 2014.
17. Sritha Vemuri, P. Jahnavi, Lingala Manasa, Pallavi D.R.(2023)" Money Laundering: A Review " Sritha.et.al / REST Journal on Banking, Accounting and Business 2(2), March 2023, 19-24.
18. Thi , Tran Xuan Anh & Tuan, Le Quoc(2016) "Effect of Shadow Banking Activities on the Financial Conditions of Vietnam Securities Company" ISSN 2039-2117 (online) ISSN 2039-9340 (print)Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy Vol 7 No 5 September 2016 .